



باسم الشعب التونسي ،

أصدر مجلس تنازع الإختصاص القرار الآتي نصه

بعد الإطلاع على ملف القضية عدد 82010 المرفوعة لدى محكمة الإستئناف بتونس من الأستاذ البرني التليلي نيابة عن أحمد العجلاني ضدّ المكلف العام بتراعات الدولة في حق وزارة الداخلية والتنمية المحلية .

وبعد الإطلاع على القرار الوقّي الصادر عن محكمة الإستئناف بتونس فــــي 20 جوان 2009 والقاضي بإرجاء النظر في القضية وإحالة ملفها على مجلس التنازع.

وبعد الإطلاع على قرار السيّد رئيس مجلس تنازع الإختصاص المؤرّخ فــــي 2 أكتوبر 2009 والمتعلّق بتعيين السيّد محمد فوزي بن حمّاد عضوا مقررا لتهيئة القضية وإعداد تقرير في الموضوع.

وبعد الإطلاع على القانون الأساسي عدد 38 لسنة 1996 المؤرّخ فــــي 3 جوان 1996 المتعلّق بتوزيع الإختصاص بين المحاكم العدلية والمحكمة الإدارية واحداث مجلس تنازع الإختصاص.

وبعد المفاوضة بحجرة الشورى صرّح بما يلي :

من الوجهة الإجرائية :

حيث كانت الإحالة الصادرة عن محكمة الإستئناف بتونس مستوفية لشروطها القانونية طبق ما اقتضته أحكام الفصل 7 من القانون الأساسي عدد 38 لسنة 1996 المؤرّخ فــــي 3 جوان 1996 وتعيّن لذلك قبولها من هذه الناحية.

من الوجهة الواقعية :

حيث يتضح من القرار الوقفي المشار إليه أعلاه ومن الأوراق التي انبنى عليها أن المستأنف كان قد رفع دعوى أمام المحكمة الابتدائية بتونس عارضا أن على ملكه قاعة ألعاب كائنة بيومهل بن عروس وبتاريخ 2000/8/31 تولى أعوان الحرس الوطني بيومهل تحرير محضر ضده ضمن تحت عدد 3368 من أجل مواصلة فتحه لقاعة الألعاب المذكورة رغم صدور قرار عن وزير الداخلية بتاريخ 2000/2/24 يقضي بسحب رخصة الإستغلال منه وغلق المحل المعد لذلك. وقد أحالته النيابة العمومية بين عروس على محكمة ناحية حمام الأنف من أجل ارتكابه لجريمة مخالفة قرارات من له النظر.

وحيث تمت تبرئته بموجب الحكم الجناحي عدد 1112 الصادر عن محكمة ناحية حمام الأنف بتاريخ 26 فيفري 2001 والقاضي نهائيا بعدم سماع الدعوى وقد تأسس الحكم المذكور على غياب إعلامه بقرار الغلق. ورغم ذلك تولى أعوان الحرس الوطني بين عروس حجز 5 طاوولات صولجان يدوية " بيار " بتاريخ 26 جوان 2003 ولم يتم استرجاع سوى اثنين منها وأتلفت البقية.

و حيث اعتبر المستأنف القائم بالدعوى الابتدائية أن ما قام به أعوان الحرس الوطني من قبيل التعسف في استعمال الحق وقد لحقته جراء ذلك أضرار فادحة إذ تم حرمانه من إستغلال نشاطه والإنتفاع بخدمات هذه الآلات طيلة مدة غلق المحل ، أي قرابة سنة ونصف وقد واصل دفع معينات كراء المحل والمصاريف المختلفة المترتبة عن ذلك ، إضافة إلى ضياع الآلات.

ولكل هذه الأسباب طلب تحميل المسؤولية على الأعوان التابعين لوزارة الداخلية وإلزام المكلف العام بتراعات الدولة في حق هذه الأخيرة أداء جملة من المبالغ المالية تعويضا عن الضرر الذي لحقه.

وحيث أصدرت المحكمة الابتدائية بتونس حكماً تحت عدد 84675 بتاريخ 12 مارس 2008 يقضي برفض الدعوى وإبقاء مصاريفها محمولة على القائم بها على أساس أن المضرة المدعى في شأنها كانت مؤسسة على قرار غلق صدر لمخالفة المدعى الترتيب المعمول بها في ممارسة نشاطه ، فلا وجود لخطأ ينسب إلى المدعى عليه ولم تتوفر بذلك أركان المسؤولية في جانبه.

وحيث لما لم يرضه هذا الحكم ، استأنفه أمام محكمة الاستئناف بتونس وبمجلسة يوم 21 فيفري 2009 قدّم المكلف العام بتراعات الدولة مذكرة مستقلة دفع فيها بعدم الاختصاص الحكمي للمحكمة المتعده على أساس أن الدعوى تهدف إلى جعل الإدارة مدينة من أجل أعمالها غير الشرعية ويكتسي لذلك النزاع صبغة إدارية على معنى الفصل الأول من القانون الأساسي عدد 38 لسنة 1996 والفصل 17 جديد من القانون الأساسي عدد 39 لسنة 1996 المؤرخ في 3 جوان 1996 .

وحيث أصدرت محكمة الاستئناف قرارها الوقتي المشار إليه أعلاه.

من الوجهة القانونية :

حيث ثبت من أوراق الملف أن النزاع يتعلق بطلب الحكم على المكلف العام بتراعات الدولة في حق وزارة الداخلية والتنمية المحلية بتعويض المضرة اللاحقة بالمستأنف من جراء أعمال قام بها أعوان الحرس الوطني تنفيذا لقرار غلق محله المعد كقاعة ألعاب والصادر عن وزير الداخلية.

وحيث أن المضرة موضوع النزاع ناتجة عن تنفيذ قرار اداري صادر عن جهة إدارية في نطاق الصلاحيات المخولة لها في ميدان الضبط الإداري.

وحيث نصت أحكام الفصل 17 من القانون عدد 40 المؤرخ في 1 جوان 1972 مثلما وقع تنقيحه بالقانون عدد 39 لسنة 1996 المؤرخ في 3 جوان 1996 أن تختص الدوائر الابتدائية بالمحكمة الإدارية بالنظر ابتدائيا في الدعاوى الرامية إلى جعل الإدارة مدينة من أجل أعمالها

الإدارية غير الشرعية أو من أجل الأشغال التي أذنت بها أو من أجل أضرار غير عادية ترتبت عن أحد أنشطتها الخطرة .
كما تنظر في جميع الدعاوى ذات الصبغة الإدارية باستثناء ما أسند منها لمحاكم أخرى بقانون خاص.

وحيث أنّ الدعوى الراهنة تندرج ضمن دعاوى مسؤولية الإدارة المنصوص عليها ضمن أحكام الفصل الأوّل من القانون الأساسي عدد 38 لسنة 1996 المؤرخ في 3 جوان 1996 ، وبالتالي فإنّ النظر فيها يكون موكولا إلى إختصاص المحكمة الإدارية.

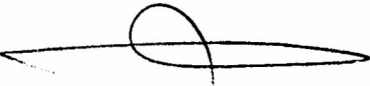
وحيث بات النزاع المعروض على نظر المجلس والحال ما ذكر من إختصاص جهاز القضاء الإداري.

ولهذه الأسباب

قرّر المجلس أن النزاع المعروض على نظره من إختصاص جهاز القضاء الإداري.

وصدر هذا القرار بحجرة الشورى يوم 10 نوفمبر 2009 عن مجلس تنازع الإختصاص المتركب من رئيسه السيد غمازي الجريسي الرئيس الأوّل للمحكمة الإدارية وعضوية السيدتين حسية العربي وسرية الجازي والسادة على كحلون ومحمد فوزي بن حمّاد والحبيب جاء بالله وجمعة محمود وبحضور كاتبة الجلسة السيدة صباح إسماعيل.

كاتبة الجلسة



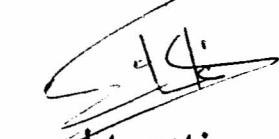
صباح اسماعيل

المقرّر



محمد فوزي بن حمّاد

الرئيس



غازي الجريسي